مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية) المجلد : ٣٣ ، العدد: ١، الجزء: ب ، السنة : ٠٨ ، ص ١٤١ -١٥٦

تأثير صنف الوقف ونمط العلاقة الزراعية في استثمار بساتين الأوقاف في قضاء أبي الخصيب

أ٠م٠د٠ - محمد رمضان محمد
جامعة البصرة / كلية التربية / قسم الجغرافية

الخلاصة:-

يهدف البحث تحديد صنف الوقف ونمط العلاقة الزراعية الأفضل كفاءة في أداء العمليات الزراعية خاصة التي تتطلبها زراعة النخيل وإنتاج التمور في بساتين الأوقاف في قضاء أبي الخصيب ٠ ومن أجل تحقيق ذلك تم أستخدام طريقة تحليل التباين ، وقد تطلب استخدام هذه التقنية اختيار عدة متغيرات شملت على :-

١. زراعة فسائل النخيل
٢. تسميد النخيل
٣. تطوير القنوات الاروائية
٤. حراثة الأرض
٥. استخدام الملكية في سقي المزروعات
٦. تربية الحيوانات
٧. زراعة محاصيل العلف

وجاءت نتائج تطبيق هذا المقياس على النحو الأتي :-

١. أن صنف الأوقاف المضبوطة أفضل أداء في جميع العمليات الزراعية من الأوقاف الملحقة إلا انه لم يكن مستوى الفروق واحدا" بين الصنفين في أداء العمليات الزراعية ٠
٢. أن البساتين الموقوفة التي تستغل وفق نظام المغارسة هي الأفضل في أداء العمليات الزراعية في البساتين التي تستتغل وفق نظام الإيجار ٠
٣. أن نمط العلاقة الزراعية أقل تأثيرا" في أداء العمليات الزراعية من صنف الأرض ٠

المقدمة :

استأثرت مشكلة الأرض والعلاقات الإنتاجية والاقتصادية الناشئة عن أشكال حيازتها والتصرف فيها اهتمام العديد من الباحثين وفي مقدمتهم الاقتصاديين و رجال الأعمال .

أما الجغرافيين فلا تتعدى دراستهم بهذا الموضوع سوى أشارات عرضيه في أبحاثهم. وانطلاقا من دور الجغرافي في تحديد العلاقة بين الأرض واستثمارها جاءت الدراسة لتعالج جانبا مهما في استثمار الحيازات الموقوفة في قضاء أبي الخصيب يتمثل في تأثير صنف الوقف ونمط العلاقة الزراعية في استثمار بساتين الأوقاف . وتوخيا الدقة والموضوعية في تحديد صنف الوقف ونمط العلاقة الزراعية الأكثر كفاءة في أداء العمليات الزراعية استخدمت في الدراسة طريقة تحليل التباين والمعروف (F) وتطلب استخدام هذه التقنية اختيار عدة متغيرات كمؤشرات للاستثمار وهي :-

١- **زراعة فسائل النخيل .**
٢- **تسميد النخيل .**
٣- **كري الأنهار .**
٤- **حراثة الأرض .**
٥- **استخدام الماكنة في سقي المزروعات .**
٦- **تربية الحيوانات (الأبقار والأغنام ، الماعز) .**
٧- **زراعة محاصيل العلف .**

وتم استقصاء قيم هذه المتغيرات من استمارة الاستبيان التي وزعت على ٢١٢ حائزا" يمثلون ٣و٣٣ % من مجموع عدد الحائزين للأراضي الموقوفة والبالغ عددهم ٦٣٦ حائزا " بطريقة عشوائية وروعي في توزيعها الهدف من الدراسة كما تضمن العمل الميداني المقابلات الشخصية مع العديد من أصحاب الحيازات الموقوفة .

تعريف الوقف :

الوقف في اللغة الحبس ، حسيا كان أو معنويا وهو مصدر من وقف ، يقف (الزبيدي ، ١٣٠٦ هـ) . وقد اشتهر أطلاق المصدر (الوقف) على اسم المفعول (الموقوف) ، فيقال هذا البيت وقف ، أي موقوف (الأعظمي ، ١٩٤٥) . أما اصطلاحا فيقتصر بالوقف بالنسبة للأراضي الزراعية ، الأراضي التي توقفها (يحسبها) أصحابها أو يتصدقون بمنفعتها أوجوه الخير . ولهذا الوقف لا يباع ولا يرهن ولا يورث ، ولكن يجوز إيجاره كما استبداله عند توفر شروط الاستبدال (الداهرى ، ١٩٧٦) .

نشاء هذا الصنف من الأراضي على اثر لجوء بعض أصحاب الحيازات الزراعية إلى حبس أراضيهم أو جزء منها على جهة خيرية أو على نفسه ومن ثم لورثته ، لأسباب عديدة يأتي في مقدمتها الوازع الديني ذو التأثير القوي على حركة المجتمع والذي بموجبه خضعت مساحات ليست بالقليلة إلى الجهات الخيرية كالجامع والمساجد والمدارس . ولم يقتصر التخصص على المؤسسات الخيرية في محافظة البصرة بل انتقل إلى خارجها كالحرمين الشريفين المكي والمدني . ألا أن ضعف الوازع الديني خلال القرون القليلة الماضية بسبب تدخل قوى سياسية واقتصادية أدت هذه العوامل إلى أحلال المنفعة الشخصية محل الوازع الديني وإطفاء المغامرة في ألا عمال التجارية مما أدى إلى حبس الأراضي الزراعية حبسا ذريا و الابتعاد عن الحبس للأعمال الخيرية هربا من دفع الضرائب أولا والخوف من المصادر ثانيا ، والتجاوز على نظام قواعد الإرث من خلال تخصصها للذكور دون الإناث أو لأي شخص يعنيه الواقف ثالثا (الغريب ، ١٩٩٤) .

التوزيع الجغرافي لأراضي الأوقاف :

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية الموقوفة في قضاء أبي الخصيب ٣٠٠١ دونم (٥) أي ما يعادل ٤و٧ من مجموع مساحة الحيازات الزراعية في القضاء والبالغة ٤٠٧٩٤ دونم (٦) وعلى الرغم من صغر مساحة الأراضي الموقوفة في القضاء فهو يحتل المرتبة الأولى في محافظة البصرة حيث تضمن أكثر من ٧و٣٧ % من مجموع مساحة الأراضي الموقوفة في المحافظة البالغة ٧٩٦١ دونم .

أن تعدد الأسباب التي دفعت أصحاب ألا الأراضي الزراعية إلى حبس أراضيهم أو جزء منها وانتشار المؤسسات الدينية (الجوامع والمساجد) التي أوقفت تلك الأراضي على منفعتها في جميع جهات القضاء جعل من الأراضي الأوقاف تظهر في قرية من القضاء ولكن التوزيع الفعلي لمساحات الأراضي الموقوفة يختلف من مقاطعة إلى أخرى من مقاطعات القضاء البالغة ٦١ مقاطعة . (شكل ١) وجدول (١) .

وقيمة هذا الاختلاف في ضوء درجة الانحراف المعياري تبلغ ٣و٤٣ درجة في حين لن العدل بلغ ٣و٥٧ دونم وفي هذا دلالة واضحة على التفاوت الكبير في مساحة الأراضي التي يشغلها هذا الصنف من مقاطعة لأخرى (شكل ٢) . حيث يلاحظ أن هناك ست مقاطعات ترتفع فيها الدرجة المعيارية ارتفاعا واضحا (+١٠١و١) درجة فأكثر وتشغل البهادرية ونهر خوز والروسية وبلد نجدى وأبو مغيره والمعاريف والجديده وباب العريض . في حين تظهر قلة واضحة في مساحة الأراضي الموقوفة في سبع مقاطعات (– ٩٧٧و٠) درجة فاقل وهي السراجي ومناوي لجم وأم النعاج والصنكر والبراضعية وباب سليمان وباب السلطان . أما في بقية المقاطعات فان مساحة الأراضي الموقوفة تقترب كثيرا من المعدل في كلا الاتجاهين .

جدول رقم (١)

المقاطعات في قضاء أبي الخصيب

رقم المقاطعة	اسم المقاطعة	رقم المقاطعة	اسم المقاطعة	رقم المقاطعة	اسم المقاطعة
١-	اللقطة	٢١-	مشجيجه	٤١-	مهجران ويلد سلام
٢-	جيكور	٢٢-	باب سلطان	٤٢-	فجة النعمة
٣-	باب سليمان	٢٣-	البريسيم(اهل عبد)	٤٣-	يوسفان
٤-	قصبة باب سليمان	٢٤-	قصبة باب ميدان	٤٤-	حمدان البلد وكوت الفرج
٥-	باب دباغ	٢٥-	قصبة الحوطه والنزيله	٤٥-	جاول والبز
٦-	باب العريض	٢٦-	قصبة باب سلطان	٤٦-	الجديدة والمعاريف
٧-	نهر خوز	٢٧-	قصبه ابو خفيف	٤٧-	كوت الصلحي
٨-	ابو مغيرة	٢٨-	قصبة بلد سلطان الشرقية	٤٨-	محيلة الحطب
٩-	القنطرة	٢٩-	البراصعيه	٤٩-	الحمزة الحطب
١٠-	باب الطويل	٣٠-	مناوي لجم	٥٠-	الحمزة الفوق
١١-	قصبة باب الطويل والقنطرة	٣١-	مطيحة	٥١-	بلد نجذى والرومية
١٢-	هور السعدون	٣٢-	فريح الصخو	٥٢-	محلية الصكاروه
١٣-	الظاهرية	٣٣-	عويسان	٥٣-	الصنكر
١٤	السراجي	٣٤-	ام النعاج	٥٤-	البيليان الغربية
١٥-	الحوطة	٣٥-	عبد لبان ابو سلال	٥٥-	البيليان الشرقية
١٦-	بلد	٣٦-	مجه العرب	٥٦-	النزلة
١٧-	بساتين الحوطه والنزيله	٣٧-	البهادرية	٥٧-	كوت الفرج وكوت الذكيرى
١٨-	باب رمانه	٣٨-	بلد السيمد	٥٨-	كوت الحمداني
١٩-	باب ميدان	٣٩-	قنطرة حرب	٥٩-	العوجة
٢٠-	شيخ ابراهيم	٤٠-	بلد محزم		

أن عمليات البيع المستمرة لأراضي الأوقاف تجعل من صورة التوزيع الجغرافي لها في القضاء في تغيير مستمر أيضا وهذا ما حدث في السنوات السابقة ومن المتوقع حدوثه مستقبلا .

التصنيف المساحي للحيازات الموقوفة :

يمكن تصنيف الحيازات الموقوفة إلى عدة فئات على أساس المساحة كما مبين في الجدول (٢) .

الجدول رقم (٢)

الفئة	المساحة (دونم)	% من المجموع	العدد	% من المجموع
اقل من دونم	٩٩	٣و٣	٢٤٦	٧و٣٨
١-٣	٣٤٢	٤و١١	١٩٢	٢و٣٠
٣-٥	٣٩٣	١و١٣	١٠٨	٠و١٧
٥ فأكثر	٢١٦٧	٢و٧٢	٩٠	١و١٤
المجموع	٣٠٠١	%١٠٠	٦٣٦	%١٠٠

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات مديرية الأوقاف والشؤون الدينية في المحافظة البصرة ، ١٩٩٥ .

يلاحظ من الجدول أن حوالي ٩و٥٨ % من مجموع الحيازات لا تزيد مساحة كل منها عن دونم ، وان ٧و٣٨ % من الحيازات تقل مساحة الحيازة الواحدة منها عن دونم واحد في حين لا تتجاوز التي تزيد عن ٥ دونم ١و٤١ %والتي يبلغ عددها ٩٠ حيازة . ويعزى ارتفاع نسبة الحيازات الصغيرة إلى عدة أسباب منها .

١- أن جميع الأراضي الموقوفة تعود في الأصل إلى ملكيات خاصة التي خضعت إلى التقسيم بسبب نظام الإرث مما نجم عنه ظهور حيازات صغيرة المساحة قام مالكوها البعض منها بحبسها إلى المؤسسات الدينية أو الخيرية .

٢- عمد ملاك بعض الحيازات الكبيرة على حبس جزء صغير من الحيازة ويفضل أن يكون الجزء الأوسط للحيازة منعا لبيع الحيازة من قبل ورثته بعد موته .

أن لتوزيع الحيازات الموقوفة على أساس مساحتها تأثير على طبيعة استثمارها فان الحيازات من الفئة الأولى لا تكفي في معظم الأحيان لإعادة العائلة الحائزة لها والتي يتراوح عدد أفرادها من ٥-٦ أشخاص خاصة وان المحاصيل المزروعة هي خضروات ورقية ذات مردود منخفض إضافة إلى قلة المردود الاقتصادي للنخيل في الحيازات لقلة أعدادها وانخفاض إنتاجية النخلة كما أن هذه الحيازات لا تستوعب عمل جميع أفراد العائلة وهذا ما دفع العديد من الحائزين أو بعض أفراد عوائهم إلى العمل خارج حيازاتهم سواء في الحيازات الأخرى أو خارج القطاع الزراعي لذا اقتصر أنتاج تلك الحيازات على سد

حاجة العائلة أو بعض أفراد القرية هذا بالإضافة إلى أن بعضها اتخذ لأغراض السكن فقط . وأما في الحيازات الكبيرة فان الزراعة تمثل الحرفة الرئيسية لمعظم حائزها ويكون الإنتاج لغرض التسويق .

التصنيف الإداري للحيازات الموقوفة :

تصنف الحيازات الموقوفة على أساس أدارتها إلى صنفين هما :

١- أراضي الأوقاف المضبوطة / وهي الأوقاف الصحيحة التي لم تشترط التوليه عليها لأحد أو انقطع فيها شرط التوليه (هوبي ، ١٩٨٩) . وتتولى مديرية الأوقاف والشؤون الدينية في المحافظة أدارتها وتستوفي ٥٠% من إيراداتها . وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية التي يشغلها صنف الأوقاف المضبوطة ١٩٩٩ دونم تمثل ٦و٦٦ % من مجموع مساحة أراضي الأوقاف في القضاء .

٢- أراضي الأوقاف الملحقة / وهي الأراضي التي تدار بواسطة المتوليين ومشروط صرف غلتها أو جزء منها إلى المؤسسات الدينية والخيرية . (الاعظمي ١٩٤٥) وتدار هذه الأراضي من قبل المتولين تحت مراقبة مديرية الأوقاف والشؤون الدينية وتحاسب متوليها . وتستوفي ١٠% من أراداتها مقابل ذلك كما تقوم المديرية بإدارة الأوقاف الملحقة عند انحلال توليتها أو سحب يد المتولي عنها بقرار من مجلس المحاسبة أو من المحكمة الشرعية وتستوفي ٢٠% من مجموع وارداتها لقاء الإدارة (هوبي ، ١٩٨٩) وعليه يمكن القول أن اثر انحلال التولية وقضي خمس عشر سنة على أدارتها من قبل مديرية الأوقاف والشؤون الدينية . تبلغ مساحة الأراضي التي يشغلها هذا الصنف ١٠٠٢ دونم او ما يعادل ٤و٣٣ % من مجموع أراضي الأوقاف في القضاء

أنماط لعلاقات الزراعية :

لما كانت الحيازات الموقوفة عبارة عن بساتين نخيل اتخذت العلاقات الزراعية السائدة فيها نمطين هما :

١- التعابة : التعبة / هي نوع من أنواع المغارسة اقتصر العمل فيه على محافظة البصرة وتشتمل على نوعين هما :

أ- التعبة الطينية : وهي ما تشترط في العقد بان يكون للتعاب بعد – أكمال الغرس والأعمال حق في تملك قسم معين من الأرض والغرس الذي عليها كالثلث أو الربع من مجموع الأرض مع مغروساتها بعد أخراج رقبة الأرض من المجموع . أي أن تكون رقبة الأرض هذه حقا من حقوق الملاك ولا تدخل في حساب التعاب (المحامي ، ١٩٤٦) .

ب-التعبة التثمينية : وهي ما يشترط في العقد أن للتعاب بعد أكمال الغرس والأعمال حق في ثمن قسم معين من الغرس فقط (المحامي ، ١٩٤٦) .

يعد النوع الثاني هو السائد في الحيازات الموقوفة لعدم رغبة العديد من الأشخاص تملك جزء من الأرض الموقوفة في الوقت الذي ظهر فيه هذا النوع من المغارسة . اذ يستلزم النوع الأول تمليك قسم من ارض الوقف للتعاب .

تعد التعبه أقدم أنماط العلاقات الزراعية السائدة . في الحيازات الموقوفة اذ منحت العديد من الحيازات الموقوفة لعدد من الأشخاص لغرض استثمارها وفق شروط اتفق عليها طرفا العلاقة وهما مديرية الأوقاف أو المتولي من جهة والتعاب من جهة ثانية . تبلغ مساحة الحيازات الموقوفة التي يتم استثمارها وفق هذا النظام ٢٥٢٩ دونم أو ما يعادل ٢و٨٢ %من مجموع مساحة الحيازات الموقوفة في القضاء تختلف حصة الحائز من الحاصل تبعا لنوع التعبة إذ يحصل على ثلاثة أرباع النسبة للنوع الأول والنصف بالنسبة للنوع الثاني من قيمة التمور وكافة المنتجات الأخرى . في حين تقتصر حصة مديرية الأوقاف على قيمة ربع الحاصل من التمور بالنسبة للتعبه الطينية ونصف قيمة من التمور بالنسبة للتعبه التثمينية .

يترتب على نظام التعبات انتقال حقوق التعبة إلى الورثة الشرعيين للتعاب عند موته ، وقيامهم بكافة الواجبات التي على المورث ولهم نفس حقوقه . إلا أن هناك العديد من الورثة ليس لهم خبرة في مجال الزراعة أو سكن بعضهم المدن مما أدى إلى إهمال بعض الحيازات التي بحوزتهم أو أن بعضها استثمر من قبل بعض المزارعين الذين لا يملكون أرضا زراعية مما انعكس ذلك على نوع الاستثمار الزراعي في تلك الحيازات فأصبح استثمارا قصير الأجل يتمثل بزراعة المحاصيل الفصلية

المؤجرين:

بدا العمل بنظام الإيجار عام ١٩٩٣ على اثر صدور قانون الإيجار رقم ٤٠ للعام ذاته وأخضعت أليه الحيازات الموقوفة المضبوطة غير المتعوبة والحيازات الموقوفة الملحقة خلال فترة انحلال التوليه البالغة خمسة عشر سنة تبلغ مساحة الحيازات الموقوفة المؤجرة ٤٧٢ دونم ، تمثل ٨و١٥ %من مجموع مساحة الحيازات الموقوفة في القضاء ورغم صغر مساحة البعض منها يقوم بعض الأشخاص استئجارها أما لاستثمارها أو لاتخاذ مسكنا لهم .

نظم الاستثمار الزراعي :

تركزت مجهود أصحاب الحيازات الزراعية على زراعة النخيل وإنتاج التمور التي كانت تشكل مصدر الدخل الرئيس لأصحاب الحيازات الزراعية كما زرعوا إلى جانب أشجار النخيل الخضروات التي باتت تشكل مصدر الدخل الرئيس في الوقت الحاضر نتيجة التدهور الذي أصحاب النخيل في جميع مناطق زراعية في محافظة البصرة ومنها منطقة الدراسة . ولسنا هنا بصدد مناقشة أسبابه ، كما مارس بعض الفلاحين تربية الحيوانات ويمكن تمييز ثلاثة نظم للاستثمار الزراعي في الحيازات الموقوفة وهي :

١- الاستثمار الزراعي الدائمي :

يمثل هذا الاستثمار النظام الرئيس لاستثمار الأرض إذ أن جميع الحيازات الموقوفة عبارة عن بساتين تشغلها أشجار النخيل وفي القليل منها توجد بعض أشجار الفاكهة . وبهدف المحافظة هذه البساتين ألزم قانون الإيجار المار الذكر المستأجرين زراعة لفسائل كما لم يغفل نظام التعبات هذا الجانب . ومع ذلك فهناك القليل من الحيازات الموقوفة يولي أصحابها أهمية لإخلاف النخيل حيث لا تزيد نسبتهم عن ٤و١٠ % من مجموع الحائزين . فترتب على ذلك ما يلي :

أ- قلة إعداد النخيل في بساتين الأوقاف ويعكس ذلك عدد النخيل الدونم الواحد والذي لا يزيد في معدله عن ٥٠ نخلة .

ب-ارتفاع نسبة النخيل ذات الأعمار الكبيرة وهو يشير إلى توقف عملية الإخلاف هذه الفترة ليست بالقصيرة .

ج- ارتفاع نسبة أشجار النخيل من صنفي الحلاوي والساير وانخفاض نسبة الأصناف الأخرى

زراعة الفسائل كما لم يغفل نظام التبعات هذا الجانب . ومع ذلك فهناك القليل من الحيازات الموقوفة يولي أصحابها أهمية لإخلاف أشجار النخيل حيث لا تزيد نسبتهم عن ٤و١٠ من مجموع الحائزين . فترتب على ذلك ما يلي :

أ- قلة أعداد النخيل في بساتين الأوقاف ويعكس ذلك عدد النخيل في الدونم الواحد والذي لا يزيد في معدله عن ٥٠ نخلة .

ب-ارتفاع نسبة النخيل ذات الأعمار الكبيرة وهو يشير إلى توقف عملية الإخلاف بهذه الفترة ليست بالقصيرة .

ت-ارتفاع نسبة أشجار النخيل من صنفي الحلاوي والساير وانخفاض نسبة الأصناف الأخرى .

٢- <u>الاستثمار الزراعي المؤقت :</u>

يتم هذا الاستثمار عن نشاط زراعي يختلف إلى حد كبير عن سابقه فهو يعني بالمحاصيل الفصلية مع اختلاف نسبة ما تشغله هذه المحاصيل من فصل إلى أخر ويقصر استثمار الأرض هنا على

زراعة الخضروات وخصوصا خضروات المائدة بمساحات تختلف من حيازة إلى أخرى حسب الغرض من الإنتاج . فهي تتسع في الحيازات التي يكون الإنتاج موجها بالدرجة الأولى لغرض البيع ، ولا تشكل هذه الحيازات ألا نسبة قليلة لا تتجاوز ٧و٢٣ % من مجموع الحيازات الموقوفة ، في حين تقل المساحة المزروعة في الحيازات التي يكون الإنتاج فيها لغرض استهلاك الحائز وعائلته وبعض أفراد القرية وتشكل هذه الحيازات النسبة العظمى من مجموع الحيازات الموقوفة ويرتبط ذلك بمساحة الحيازات وبعدهما عن السوق والحرفة الرئيسية للحائز .

٣- <u>تربية الحيوانات:</u>

تحتل تربية الحيوان أهمية ضئيلة في الدخل الزراعي لحائزي أراضي الأوقاف ويعكس هذه الحقيقة انخفاض نسبة الحيازات التي يربي أصحابها الحيوانات حيث لا تزيد عن ٣و١٤ % من مجموع الحيازات والصفة العامة التي تطبع تربية الحيوانات هي التنوع لا التخصص ، وهي صفة لا تقتصر على حائزي الأراضي الموقوفة بل جميع مربي الحيوانات في القضاء ، حيث يربي الحائز أكثر من نوع واحد بأعداد قليلة . والصفة الثانية التي تميز هذا النوع من الاستثمار الزراعي هي عدم وجود تكامل زراعي ، إذ يندر أن نجد الحائز يقوم بإنتاج العلف لحيواناته أنما يتكون العلف من بعض النباتات الطبيعية في المنطقة ومخلفات المحاصيل الزراعية أضافية إلى ما يشتريه من السوق .

تحليل التباين والنتائج :

أن استخدام طريقة تحليل التباين (F) الاختبار دلالة الفروق في أداء العلميات الزراعية بين الحيازات الموقوفة اظهر النتائج التالية :

أولا : امتازت الأوقاف المضبوطة بأداء جميع العلميات الزراعية الحقلية بكفاءة أفضل معنويا مقارنة بالأوقاف الملحقة . تعكس قيمة (ف) المحسوبة مستوى الفروق بين الصنفين في الأداء ، حيث بلغت ٦و٣٦ وهي دالة بمستوى ٠٥و٠ وهذا يعني رفض فريضة العدم التي تنص على عدم وجود فروق جوهرية في الأداء بين الصنفين . ويمكن ان نتلمس مستوى الفروق بين الصنفين في أداء كل عملية من العلميات السبعة التي اعتمدت في الدراسة من الجدول (٣) .

جدول رقم (٣)

تحليل التباين لاختبار دلالة الفروق بين الأوقاف المضبوطة والأوقاف الملحقة في أداء العلميات الزراعية

.

العلميات	زراعة	كري	تسميد	استخدام	تربية	حراثة	زراعة

الزراعية	فسائل النخيل	الأنهار	النخيل	ماكنة الساقي	الحيوانات	الأرض	محاصيل العلف
قيمة (ف) المحسوبة	٥و٤	٢و٤	٦	٥و٦	٢٠	٥و١٢	٣

مستوى الدلالة = ٠و٠٥ قيمة (ف) الجدولية عند درجات حرية (١:٦١) = ٤٠

يتضح من الجدول (٣) أن أعلى مستوى للفروق بين الصنفين ظهر في أداء عملية حراثة الأرض حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة ٥و١٢ وهي دالة بمستوى ٠و٠٥ ويعكس ذلك الارتفاع النسبي في نسبة الذين يؤدون هذه العلمية في البساتين العائدة للوقف المضبوط وانخفاضها في الوقف الملحق حيث بلغت ٨و٥٦ %، ٢و١٩ %لكل منهما على التوالي . كذلك هناك فروق بين الصنفين في استخدام الماكنة في سقي المزروعات حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة ٥و٦ وهي دالة إحصائيا . ويشير ذلك إلى تباين في مقدار المساحة المزروعة بالمحاصيل الفصلية . كما ترك صنف الوقف تأثيرا في أداء عملية تسميد النخيل ويتجلى هذا التأثير من مستوى الفروق في الأداء بين صنفي التي تعكسه قيمة (ف) البالغة ٦ وهي دالة بمستوى ٠و٠٥ وتقترب قيمة (ف) المحسوبة من قيمة (ف) الجدولية بالنسبة لعمليتي زراعة فسائل النخيل وكري الأنهار حيث بلغت ٥و٤ ، ٢و٤ لكل منهما على التوالي . في حيث لا تظهر فروق بين الصنف يبن في أداء عملية تربية الحيوانات وزراعة محاصيل العلف ، حيث بلغت قيمة (ف) ٢،٣ لكل منهما على التوالي وهو يشير إلى قلة تأثير صنف الوقف في أداء تلك العلميتين .

ثانيا : يتباين اداء العلميات الزراعية في بساتين الاوقاف حسب نمط العلاقة الزراعية .

جدول رقم (٤)

العلميات الزراعية	زراعة فسائل النخيل	كري الأنهار	تسميد النخيل	استخدام ماكنة الساقي	تربية الحيوانات	حراثة الأرض	زراعة محاصيل العلف

قيمة (ف) المحسوبة	٣و٠	٥٠و٠	١٠	٤و٢٧	٥و٢	٥و٥	٠٨و٠

مستوى الدلالة = ٥٠و٠ قيمة (ف) الجدولية عند درجات حرية (١:٦١) = ٤٠

يتبن من الجدول (٤) أن أعلى مستوى للفروق في أداء العلميات الزراعية بين البساتين الموقوفة التي يتبع في استثمارها نظام التبعات والبساتين الموقوفة المؤجرة ظهر في استخدام الماكنة في السقي ، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة ٤و٢٧ ، وهي دالة إحصائيا بمستوى ٠٥و٠ وتليها عملية كري الأنهار بقيمة فائية قدرها ١٠ وأخيرا عملية حراثة الأرض حيث تبلغ قيمة (ف) المحسوبة ٥و٥ وهي دالة إحصائيا ، بينما لم يظهر لنمط العلاقة الزراعية تأثير في أداء أربع عمليات وهي زراعة فسائل النخيل وتسميد النخيل وتربية الحيوانات ، زراعة محاصيل العلف . لذا بلغت قيمة (ف) المحسوبة ٠و٣ ،٥و٠ ،٥و٢ ، ٠٨و٠ وهي غير دالة إحصائيا .

ثالثا : أن الفروق الكبيرة في أداء العلميات الزراعية بين الحيازات الموقوفة لا تعكس المستوى الجيد في الأداء في الأوقاف المضبوطة والمتعوبة وإنما يشير إلى التدني في الأداء بالنسيبة للأوقاف الملحقة والمؤجرة الذي يمكن أن يعزي إلى عدة أسباب أهمها :

١- نقص الخبرة الزراعية لبعض المتولين وبعض ورثة التعابة ، كما أن البعض منهم ليس سكنه الريف لذا تركوا مهمة استثمار قصير الأجل تمثل بزراعة المحاصيل الفصلية وخصوصا الخضروات دون الاهتمام بزراعة فسائل النخيل وتسميد النخيل وكري الأنهار .

٢- ارتفاع الحيازات الصغيرة المساحة التي لا تشجع حائزيها على استثمارها بل اتخذوا العديد منها مكانا للسكن فقط .

٣- غياب المتابعة المستمرة من قبل مديرية الأوقاف ، واقتصر دورها على اخذ حصتها من المحاصيل النهائي دون السعي للنهوض بالإنتاج الزراعي في الحيازات الموقوفة .

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة البصرة

كلية التربية (استمارة استبيان)

قسم الجغرافية

اسم المقاطعة :

مساحة الوقف /

صنف الوقف / مضبوط ملحق

أذا كان الوقف ملحق فمن هو المتولي ؟ أنت غيرك

أذا كان المتولي غيرك . أين يسكن ؟ الريف المدينة

ما هو نمط العلاقة الزراعية ؟ التعاب مؤجر

هل تقوم بزراعة فسائل النخيل ؟ نعم لا

هل تقوم بحراثة الأرض ؟ نعم لا

ما هي واسطة السقي ؟ ماكنة ماطور كهربائي دلو أخرى

هل تقوم بتسميد النخيل ؟ نعم لا

هل تربي الحيوانات ؟ نعم لا

ما هي ؟

هل تقوم بزراعة محاصيل العلف ؟ نعم لا

هل لديك مصدر دخل أخر ؟ نعم لا

ما هو ؟

المراجع :

١- الزبيدي ، محمد مرتضى ، تاج العروس في جواهر القاموس ، المجلد السادس منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ١٣٠٦ هـ ، ص٣٦٩ .

٢- الاعظمي ، حسين علي ، أحكام الأوقاف ، مطبعة الرشيد ، بغداد ، ١٩٤٥ ، ص٢٥ .

٣- الداهري ، عبد الوهاب مطر ، السياسة الزراعية – اقتصاديات الإصلاح الزراعي الطبعة الثانية ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ١٥٢

٤- الغريب ، طالب جاسم محمد ، حيازة الأرض الزراعية وطرائق انتقلتا في البصرة في أواخر العهد العثماني إلى نهاية الاستعمار البريطاني ، رسالة الدكتوراه ، جامعة البصرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢١٠ .
٥- مديرية الأوقاف والشؤون الدينية في محافظة البصرة ، بيانات ، غير منشورة ، ١٩٩٥ .
٦- مديرية زراعة محافظة البصرة ، قسم الأراضي ، بيانات غير منشورة ، ١٩٩٦ .
٧- المصدر السابق .
٨- هوبي ، عبد الرزاق ، التشريعات في أدارة الأوقاف ، مطبعة الإرشاد ن بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٧٦
٩- الاعظمي ، حسين علي ، مصدر سابق ، ص ١١٢.
١٠-هوبي ، عبد الرزاق ، مصدر سابق ، ص٧٣ .
١١-المحامي ، سلمان فيضي ، التعبات وأحكامها في البصرة ١٩٤٦ ، (مطبوع بالرونيو) ، ص٧
١٢-المصدر السابق ، ص٨ .
١٣-مديرية زراعة محافظة البصرة ، مصدر سابق .

The Effect of the Type of Endowment and Agricultural Relationship Type on Farms and Endowment Investment in Abu Al-Khaseeb Distict

Assistant Professor: Mohammed Ramadhan Mohammed
Dept. of Geography-College of Education University of Basrah

Abstract

The paper aims at specifying the best type of endowment and the agricultural relationship type in the agricultural processes especially those required by palm trees in Abu Al-Khaseeb. In order to achieve this, analysis of variance is used. It includes the following variables: